

Distr.: General
24 May 2005
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٤٨ من جدول الأعمال

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من
البعثة الدائمة لموريشيوس لدى الأمم المتحدة

تقدمي البعثة الدائمة لجمهورية موريشيوس لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفها أن تحيل طيه نسخة من إعلان سانت لويس الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها (المرفق الأول)، وتقرير المؤتمر المذكور، المنعقد في بورت لويس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (المرفق الثاني).

وستكون البعثة الدائمة لموريشيوس ممتنة للأمين العام للأمم المتحدة لتفضله بإحالة إعلان بورت لويس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.



المرفق الأول للمذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لموريشيوس لدى الأمم المتحدة

إعلان بورت لويس

الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها

٢٥-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

نحن، وزراء العدل ووفود البلدان التالية: بنن، بوركينا فاسو، بروندي، توغو، تونس، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، الجابون، غينيا، غينيا-بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، مالي، مصر، المغرب، موريتانيا، موريشيوس، النيجر.

وبحضور وكالات منظومة الأمم المتحدة ومعاهدها المتخصصة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية التالية: الوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية، لجنة المحيط الهندي، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي؛

إذ نشترك في المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها، المعقود في بورت لويس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

إذ نخطط مع التقدير بتأييد وكالات منظومة الأمم المتحدة ومعاهدها المتخصصة التالية: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، فضلا عن تأييد المنظمات الإقليمية والدولية التالية: الوكالة الحكومية الدولية لمنظمة الدول الناطقة بالفرنسية، ولجنة المحيط الهندي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأفريقي؛

وإذ نؤكد، وفقا لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ و ١٥٦٦، إدانتنا القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وللقانون الدولي وللاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

وإذ نرى أن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد والأعمال الإرهابية تعرض حقوق الإنسان لخطر جسيم، وتهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول، وتخل بالاستقرار والسلام والازدهار على الصعيد الدولي؛

وإذ نلاحظ مع القلق الروابط الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد؛

واقترعنا منا بأن تعزيز التعاون الدولي يمثل أولوية مطلقة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد والإرهاب؛

وإذ نشير في هذا الصدد إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ٢٥/٥٥ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٢٥٥/٥٥ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ اللذين يعتمدان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها، التي تشكل صكوكا فعالة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية؛

وإذ نرحب باعتماد الجمعية العامة، بموجب القرار ٤٨/٤ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي فُتِحَ باب التوقيع عليها حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وكذلك باعتماد الاتحاد الأفريقي اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛

وإذ نخطط علما بمحدث المعاهدات المعنون "محور ٢٠٠٤: معاهدات حماية المدنيين"، الذي نُظِمَ في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أثناء المناقشة العامة للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، بغرض الإسراع بعملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية، أو الانضمام إليها؛

وإذ نذكر مع الارتياح ببدء نفاذ اتفاقية باليرمو في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛

وإذ نذكر أيضا بقرار الجمعية العامة ١٤٠/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي يدعو جميع الدول إلى دعم الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة

والعدالة الجنائية من خلال تقديم التبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية أو من خلال التبرعات المقدمة مباشرة لدعم مثل هذه الأنشطة؛

وإذ نرحب بإصدار إعلان القاهرة المعتمد في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أثناء المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا للمساعدة في الترويج من أجل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها، بوصفه الوثيقة A/C.3/58/4 من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

١ - نعرب عن امتناننا الصادق لحكومة جمهورية موريشيوس، وبوجه خاص وزارة العدل، لاستضافتها وعقدها المؤتمر الوزاري الإقليمي في بورت لويس في ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية لمنظمة الفرانكفونية اللذين شاركا في تنظيمه؛

٢ - نعرب عن شكرنا العميق للدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا التي صدقت، منذ إعلان القاهرة، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها، إضافة إلى الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب؛

٣ - نوصي دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية وبروتوكولاتها وفي الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب بالتصديق عليها أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن؛

٤ - نعرب عن شكرنا العميق للدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا التي سبق أن صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربه؛

٥ - نوصي الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا التي لم توقع بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربه بتوقيعها والتصديق عليهما في أقرب وقت ممكن؛

٦ - ندعو الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا لسن قوانين تنفيذية تتضمن أحكام الصكوك المذكورة أعلاه بغرض قمع الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب على نحو أكثر فعالية؛

٧ - نؤكد أهمية مبدأ المحاكمة العادلة واحترام حقوق الإنسان عند اتخاذ إجراءات جنائية تتصل بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد والإرهاب، وكذلك ضرورة مراعاة حماية الضحايا، ولا سيما النساء والأطفال؛

٨ - نوصي الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا بالمشاركة النشطة في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي سيعقد في بانكوك من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بغرض إحاطة الدول الأخرى بالإصلاحات التي يجري الاضطلاع بها وإجراء تبادل لوجهات النظر والخبرات؛

٩ - نوصي الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا بالمشاركة في الدورة القادمة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية التي ستعقد في فيينا من ١٠ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

١٠ - ندعو الجهات المانحة والمنظمات الحكومية والإقليمية إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية والمادية بهدف دعم انضمام الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية باليرمو ودعم الجهود التي تبذلها للتصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها، والصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والانضمام إلى هذه الاتفاقيات وتنفيذها، لا سيما بتقديم تبرعات كبيرة ومنظمة للحساب الخاص لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

١١ - نؤكد أهمية تنسيق الجهود المبذولة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية لتعزيز الإجراءات العالمية لمواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد وما تمثله من مخاطر جسيمة على الأمن الدولي، ونطالب الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا في هذا الصدد بوضع الآليات الملائمة للتشاور والتنسيق على الصعيد الوطني، بمساعدة المركز الأفريقي لدراسات وبحوث مكافحة الإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي؛

١٢ - نطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقوم، بالتعاون مع الوكالة الحكومية الدولية لمنظمة الدول الناطقة بالفرنسية ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وبالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة، بوضع برامج تدريبية لصالح القضاة والشرطة وغيرهم من موظفي الخدمة العامة المعنيين بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وبروتوكولاتها والصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، على غرار الحلقة الدراسية المعقودة في طنجة (المغرب) من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

١٣ - نطلب إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لعمليات تتسم بأكبر قدر من التنوع والتكيف في مجال تبادل الخبرات والمساعدات التقنية لتلبية احتياجات البلدان وذلك من قبيل تنظيم حلقات دراسية في مجال التوعية، وعقد حلقات عمل وحلقات للتكيف،

ووضع كتب عملية للتنفيذ، وتدريب الممارسين من ذوي الاختصاص وتقديم المساعدة المنهجية في صياغة التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة مكافحة الإرهاب؛

١٤ - نوصي بنشر الدليل الخاص بإدماج الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب في التشريعات وتنفيذها، الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بين الدول الناطقة بالفرنسية؛

١٥ - نحث برامج وصناديق وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية، وعلى الأخص البنك الدولي، والهيئات المالية الإقليمية والوطنية على دعم الأنشطة التنفيذية التقنية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

١٦ - ندعو الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا للقيام بعملية تقييم سنوية لما يحرز من تقدم في التصديق على هذه الصكوك والانضمام إليها والتبكير في تنفيذها، وذلك بتقديم معلومات في هذا الشأن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وللوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية؛

١٧ - ندعو رئيس المؤتمر إلى توجيه اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين إلى هذا الإعلان.

المرفق الثاني للمذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لموريشيوس لدى الأمم المتحدة

تقرير المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها

بورت لويس - من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

أولا - مقدمة

١ - عقد المؤتمر الوزاري الإقليمي للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها في بورت لويس بموريشيوس من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد اشترك في تنظيم هذا اللقاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، بمساعدة حكومة موريشيوس. ويندرج في إطار مواصلة خط إعلان القاهرة الذي اعتمد في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في ختام المؤتمر الوزاري الإقليمي للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية من أجل الترويج للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية. ويحث ذلك الإعلان في الواقع الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إنشاء جهاز من أجل متابعة ودعم إجراءات تبادل الخبرة والمساعدة التقنية المتنوعة والملائمة لاحتياجاتهما.

ثانيا - تنظيم المؤتمر

ألف - افتتاح المؤتمر

٢ - افتتح المؤتمر معالي السيد برافيند جوغنوت، نائب الوزير الأول ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في موريشيوس، وألقت فيه أربع كلمات.

٣ - كان أول من تناول الكلمة السيد جان بول لابورد، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أكد على الطابع "الرئيسي" للقاء موريشيوس الذي يتيح لوزراء العدل فرصة لاستعراض التقدم المحرز والصعوبات التي وُوجهت منذ مؤتمر القاهرة، ولتقييم

التغييرات التشريعية اللازمة واستكشاف مجال العمل الجديد الذي أوجده اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما شكر سلطات موريشيوس على حفاوة استقبالها وتنظيمها للمؤتمر.

٤ - ثم تكلم السيد باستور نزينهورا، ممثل الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، فأعرب عن امتنان هذه المنظمة للبلد المضيف قبل أن يذكر بدوره بالهدف الأساسي للاجتماع الذي يندرج في إطار استمرارية تشهد على اهتمام وزراء العدل بتطوير التشاور والمبادلات المشتركة. وأكد مدى ارتباط تعزيز دولة القانون بتعزيز مكافحة الجريمة الدولية بكل أشكالها.

٥ - وتناول الكلمة بعد ذلك السيد إمانويل جين لونغ شينغ، وزير العدل وحقوق الإنسان في موريشيوس، فرحب بنظرائه وبكل المشاركين في المؤتمر مشيراً إلى أن اختيار موريشيوس لاستضافة ذلك المؤتمر لم يكن لا عرضياً ولا فجائياً، بالنظر إلى التزام بلاده، الذي أعرب عنه عدة مرات، بالمساهمة في المعركة العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تصدم الضمير العالمي. وشدد على الضرورة الملحة لتوحد البلدان الأفريقية وعملها بشكل متضافر من أجل مكافحة آفات الإرهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية والفساد بشكل فعال.

٦ - ومن جهته، شكر السيد برافيند جوغنوث، نائب الوزير الأول ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية على اختيار موريشيوس لاستضافته هذا المؤتمر مؤكداً على ضرورة خوض الدول لحملة مشتركة ضد الصناعة الدولية للجريمة. وأعطى تفاصيل عن الجهود التي تبذلها موريشيوس لمكافحة الجرائم التي يعنى بها المؤتمر ووعد المشاركين بمساندة حكومة بلاده الثابتة لإنجاح أهداف اللقاء. وعندها أعلن افتتاح المؤتمر.

باء - المشاركة

٧ - شارك في المؤتمر الوزراء ووفود البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية التالية: بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتوغو وتونس وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وغابون وغينيا وغينيا - بيساو والكامرون وكوت ديفوار والكونغو ومالي ومصر والمغرب وموريتانيا وموريشيوس والنيجر.

كما شاركت في المؤتمر الحالي بصفة مراقب المنظمات والمعاهد التالية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي والمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة.

٨ - وترد القائمة التفصيلية للمشاركين في المرفق الثالث^(١).

جيم - انتخاب المكتب واعتماد جدول الأعمال

٩ - بعد افتتاح المؤتمر، اقترح ممثل مصر انتخاب وزير العدل وحقوق الإنسان بجمهورية موريشيوس، البلد المضيف، رئيسا للمؤتمر بالتزكية. وجرت الموافقة فورا على هذا الاقتراح من قبل كل الوفود. وعقب انتخابه، اقترح الرئيس انتخاب ممثلي السنغال ومصر نائبين للرئيس وتسمية الكاميرون وغينيا مقررين مشتركين. ووافق المؤتمر على اقتراحات التعيين هذه دون تصويت.

وتم تشكيل مكتب المؤتمر على النحو التالي:

- الرئيس: معالي السيد إمانويل جين لونغ شينغ، وزير العدل وحقوق الإنسان في جمهورية موريشيوس،

- نائبا الرئيس: معالي السيد سيرينيه ديوب، وزير العدل السنغالي، ومعالي السيد إسكندر غطاس، مساعد وزير العدل في مصر،

- المقرران: السيد ميشيل ماهوفي، ممثل الكاميرون، والسيد سيكو كيتا، ممثل غينيا.

واعتمد المشاركون بعد ذلك جدول الأعمال وتنظيم الأعمال الواردين في المرفق الأول^(١).

ثالثا - سير أعمال المؤتمر

١٠ - كانت البنود المختلفة المدرجة في جدول الأعمال المعتمد موضوع عروض تقنية مكنت لاحقا المشاركين من تبادل خبراتهم وتوقعاتهم.

(١) لم ترد في هذه الوثيقة.

ألف - تطبيق إعلان القاهرة: متابعة ودعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية والصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب

١١ - قدم ممثلو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بياناً مفصلاً عن التقدم المحرز من قبل الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية في التصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وبالتهريب غير القانوني للمهاجرين وبصنع الأسلحة النارية والاتجار بها بشكل غير القانوني وكذلك في التصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأشاد المشاركون بجودة الوثائق المقدمة التي مكنت من إبراز العناصر الأكثر إيجابية التي لها صلة مباشرة بالالتزامات التي قطعت في إعلان القاهرة. وأشار، على وجه الخصوص، إلى أن عدد التصديقات على الصكوك المعنية والانضمام إليها قد زاد بدرجة كبيرة منذ انعقاد المؤتمر الوزاري بالقاهرة.

ووضع ممثلو المكتب تحت تصرف المشاركين الدلائل التشريعية لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات المتعلقة بها والتي ستمكن من دعم الدول في مساعيها إلى التصديق على هذه الصكوك وتنفيذها.

١٢ - وبعد ذلك قدمت الوفود المشاركة كل على حدة تقاريرها الوطنية فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال. ويظهر منها أنه منذ مؤتمر القاهرة:

- بُذل جهد يستحق التقدير من قبل أغلب الدول الحاضرة من أجل توقيع والتصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد أو من أجل الانضمام إليها؛

- انتهت بعض هذه الدول، على الصعيد الداخلي، من إجراء التصديق أو الانضمام، وإن لم تقم بعد بإيداع هذه الصكوك لدى الجهات الوديعية المشار إليها في كل واحدة من هذه المعاهدات الدولية؛

- أصبح تنفيذ الصكوك المصدق عليها واقعا تقريبا أو شرع فيه؛

- يعود التأخير الذي سجلته بعض الدول الأخرى في التوقيع على هذه الصكوك أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أساسا إلى الأزمات السياسية أو المؤسسية أو الاقتصادية التي شهدتها أو تشهدها حاليا. وهو الوضع الذي لا يغير شيئا من إرادتها في أن تصبح أطرافا فيها.

١٣ - وعقب هذه التقارير، أكدت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي والمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة أهمية هذا المؤتمر وأعرب الجميع عن استعدادهم لدعم هذه المبادرات وعرضوا أنشطتهم في هذه المجال.

باء - تقديم دليل من أجل الدمج التشريعي للذكوك العالمة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها

١٤ - بناء على طلب لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دليلاً للإدماج التشريعي لذكوك مكافحة الإرهاب وتنفيذها لصالح الدول الناطقة بالفرنسية وقدمه إلى المؤتمر الوزاري في بورت لويس في إطار تطبيق إعلان القاهرة.

ويرمي هذا الدليل إلى مساعدة الدول في التصديق على ذكوك مكافحة الإرهاب وإدماجها التشريعي وتنفيذها. وقد أعرب المشاركون في المؤتمر عن بالغ تقديرهم لهذا العمل وأوصوا بنشره على أوسع نطاق.

جيم - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: نظرة عامة عنها وآفاقها والترويج لدخولها حيز النفاذ والأعمال المستقبلية من أجل تنفيذها الفعلي

١٥ - عرض ممثلو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهيكلها وعناصرها الأساسية وكذلك حالة التوقيعات والتصديقات عليها. وتجدر الإشارة إلى وجود دولتين أفريقيتين ناطقتين بالفرنسية من بين التصديقات العشرة المسجلة حتى الآن من أصل الثلاثين تصديقا اللازمة لدخولها حيز النفاذ.

دال - اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد

١٦ - قدم خبير لدى الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية عرضاً مقارناً بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد مشيراً إلى تكاملهما. لكنه أكد على ضعف عدد التصديقات، التي لم تتجاوز الأربعة حتى الآن من أصل الخمسة عشر تصديقا اللازمة لدخولها حيز النفاذ.

ولاحظ المشاركون أهمية هذا الصك الإقليمي، إلا أنهم أشاروا إلى خطر أوجه التنازع المحتملة بين الاختصاصات في حالة ازدياد الصكوك القانونية المتعلقة بنفس الموضوع.

هاء - التدابير اللازمة لتنفيذ هذه الصكوك

- ١٧ - ولاحظ المشاركون الصعوبات التقنية المرتبطة بإيداع صكوك التصديق على هذه الاتفاقيات والبروتوكولات، واعتبروا أن من المفيد تحديد طرائقه.
- ١٨ - وأعرب المشاركون بالإجماع عن ضرورة استمرار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية في تقديم الدعم التقني الملائم للدول في تطويره.
- ١٩ - وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، ثمة أمل في أن يبذل جهد خاص من أجل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية لكي تصبح ممثلة بشكل كاف في مؤتمر الدول الأطراف، خلال دخول هذا الصك حيز النفاذ، وبما يمكنها من المشاركة بشكل فعال في آلية متابعته. ويتعين بذل جهد مماثل من أجل التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد.
- ٢٠ - وعلاوة على ذلك، رأى المشاركون أن من المهم تحديد مركز اتصال واضح في كل وزارة من وزارات العدل يكلف بمتابعة هذه الملفات.
- ٢١ - وفيما يتعلق بالنتائج التي تحققت منذ إعلان القاهرة والفائدة الظاهرة لجهاز متابعته، أعرب المشاركون عن أملهم في أن يتم عقد هذا المؤتمر الوزاري سنوياً.
- ٢٢ - وأخيراً، طالب المشاركون كذلك بإطلاع مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي سيعقد في بانكوك من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على إعلان بورت لويس.

رابعاً - إعلان بروت لويس

- ٢٣ - وفي ختام أعمالهم، اعتمد الوزراء ورؤساء الوفود إعلان بورت لويس الذي يرد في المرفق الثاني^(١).

خامساً - اختتام الأعمال

- ٢٤ - جرى حفل الاختتام تحت رئاسة معالي السيد إمانويل جين لونغ شينغ، وزير العدل وحقوق الإنسان في جمهورية موريشيوس. وقد التزم ممثلو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، بعد الإعراب

عن شكرهم للمشاركين على جودة الأعمال والحكومة جمهورية موريشيوس على التنظيم الرائع للمؤتمر، بمواصلة وتعميق أنشطة دعم الدول.

وأشار معالي السيد إمانويل جين لونغ شينغ إلى أخطار الجريمة في فضاء الحاسوبي ودعا المشاركين إلى الاهتمام بهذه الظاهرة المثيرة للقلق مؤكدا أهمية الشروع سريعا في صياغة صك جديد للأمم المتحدة. وشكر على وجه الخصوص معالي السيد سيرينيه ديوب، وزير العدل في السنغال، على دعوته إلى استضافة المؤتمر الوزاري الإقليمي القادم للدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية في دكاكار سنة ٢٠٠٥.

وأخيرا، أعرب ممثل مصر، باسم جميع الوفود، عن شكره الحار لجمهورية موريشيوس. واختتم معالي السيد إمانويل جين لونغ شينغ، أعمال المؤتمر موجها الشكر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية على روعة تنظيم أعمال مؤتمر بورت لويس.